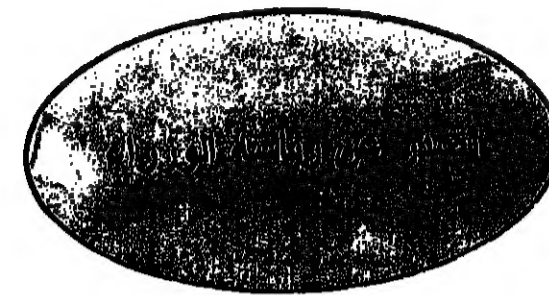


البريد الرسمية

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان: الاربعاء ١١ ربيع الأول سنة ١٤١٨ هـ. الموافق ١٦ تموز سنة ١٩٩٧ م.

العدد : ٤٢١٩



طبعت في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

هكذا عدم الوصول



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٢٠٩٥	اتفاقية بشأن الحد الأدنى لمن الاستخدام
٢١٠٢	اتفاقية للتعاون التجاري بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
٢١١٢	اتفاقية النقل الدولي على الطرق بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
٢١٢٢	اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والنواحي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
٢١٣٦	تعليمات معلقة لتعليمات تجهيز المركبات
٢١٣٦	تأسيس الاحزاب السياسية
٢١٣٧	تعليمات رقم ١- لسنة ١٩٩٧ تعليمات اجـور العاملين في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة لعام ١٩٩٧ .
٢١٤٦	تعليمات العملة الاجنبية صادرة عن مجلس ادارة البنك المركزي الاردني

مكتبة

• صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٥٢ تاريخ ١٧-٦-١٩٩٧ المتضمن الانضمام لاتفاقية العمل الدولي رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام بشكلها التالي :-

اتفاقية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام(١)

ان المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية .
وقد دعاه مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى الاجتماع في جنيف، حيث عقد دورته الثامنة والخمسين في ٦ حزيران - يونيو ١٩٧٣ :-
واذ يشير الى احكام اتفاقية الحد الأدنى لسن - الصناعة - ، ١٩١٩ ، واتفاقية الحد الأدنى لسن - العمل البحري - ، ١٩٢٠ ، واتفاقية الحد الأدنى لسن - الزراعة - ، ١٩٢١ ، واتفاقية الحد الأدنى لسن - الوفادون ومساعدوهم - ، ١٩٢١ ، واتفاقية الحد الأدنى لسن - الاعمال غير الصناعية - ، ١٩٢٢ . واتفاقية الحد الأدنى لسن - العمل البحري - مراجعة - ، ١٩٣٦ ، واتفاقية الحد الأدنى لسن - الصناعة - ، - مراجعة - ، ١٩٣٧ ، واتفاقية الحد الأدنى لسن - الاعمال غير الصناعية - ، - مراجعة - ، ١٩٣٧ ، واتفاقية الحد الأدنى لسن - صيادو الاسماك - ، ١٩٥٩ واتفاقية الحد الأدنى لسن، - العمل تحت سطح الارض - ١٩٦٥ :

واذ يرى ان الوقت قد حان لوضع حد عام بخصوص هذا الموضوع ، بحيث يحل تدريجيا محل الصكوك الموجودة المنطبقة على قطاعات اقتصادية محددة ، وذلك بفرض القضاء كليا على عمل الاطفال .
واذ قرر اعتماد بعض المقترحات المتعلقة بالحد الأدنى لسن الاستخدام ، وهي موضوع البند الرابع في جدول اعمال هذه الدورة .
واذ قرر ان تأخذ هذه المقترحات شكل اتفاقية دولية .

يعتمد في اليوم السادس والعشرين من حزيران - يونيو عام ثلاث وسبعين وتسعمائة والاف الاتفاقية التالية التي ستمس اتفاقية الحد الأدنى لسن ١٩٧٣ :

المادة -١-

تتمتع كل دولة عضو تكون هذه الاتفاقية نافذة بنسبة لها بالانهاج معياسة وطنية ترمي الى القضاء عمليا على عمل الاطفال والى رفع الحد الأدنى لسن الاستخدام او العمل بصورة تدريجية الى مستوى يتفق مع النمو البدني والذهني للاحداث .

(١) تبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في ١٩ حزيران - يونيو ١٩٧٦ .

المادة -٢-

- ١ - تقرر كل دولة عضو تصديق على هذه الاتفاقية ، في اعلان ترافقه بصك تصديقها ، حدا ادنى لسن الاستخدام او العمل على اراضيها او على وسائل النقل المسجلة على اراضيها ، ولا يجوز قبول اي شخص لم يبلغ هذا السن للاستخدام او العمل في اي مهنة ، مع مراعاة المواد ٤ الى ٨ من هذه الاتفاقية .
- ٢ - يجوز لكل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية ان تخطر في وقت لاحق المدير العام لمكتب العمل الدولي ، عن طريق اعلانات جديدة ، انها وضعت حدا لسن املى من الحد الذي حددته وقت تصديقها .
- ٣ - لا يجوز ان يكون الحد الأدنى لسن المقرر عملا بالمادة -١- من هذه المادة أدنى من سن انتهاء الدراسة الانزامية ، ولا يجوز في أي حال ان يقل عن ١٥ سنة .
- ٤ - على الرغم من احكام المقرة ٣ من هذه المادة، يجوز لاي دولة عضو لم يبلغ اقتصادها وتسهيلات التعليم درجة كافية من التطور ، ان تقرر في البداية حدا أدنى لسن يبلغ ١٤ سنة ، وذلك بعد التشاور مع منظمات اصحاب العمل والعمال المعنيين حيلما وجـ دت .
- ٥ - تورد كل دولة عضو قررت حدا أدنى لسن يبلغ ١٤ سنة عملا باحكام المقرة السابقة ، في التقارير التي تقدمها عن تطبيق هذه الاتفاقية بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية بيانا توضح فيه :
أ - ان الاسباب التي دفعتها الى ذلك لا تزال قائمة ، او
ب - انها تتخلى عن حقها في الاستفادة من الاحكام المشار اليها ابتداء من تاريخ تحدد .

هذا حد العمل

المادة - ٣ -

- ١ - لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للسنة عن ١٨ سنة للقبول في أي نوع من أنواع الاستخدام أو العمل التي يحتمل أن يمرض للخطر صحة أو سلامة أو أخلاق الأحداث بسبب طبيعته أو الظروف التي يؤدي فيها.
- ٢ - تحدد القوانين أو اللوائح الوطنية أو السلطة المختصة بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين حيثما وجدت ، أنواع الاستخدام أو العمل التي تنطبق عليها الفقرة ١ - من هذه المادة .
- ٣ - على الرغم من أحكام الفقرة ١ - من هذه المادة ، يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أو السلطة المختصة ، بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين ، حيثما وجدت ، أن تسمح باستخدام أو العمل ابتداء من سن ١٦ سنة شريطة أن تصان تماما صحة وسلامة وأخلاق الأحداث المعنيين وأن يتلقى هؤلاء الأحداث تعليما محددا أو تدريبا مهنيا كافيين بخصوص فرع النشاط المعهود .

المادة - ٤ -

- ١ - يجوز للسلطة المختصة ، بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين حيثما وجدت ، أن تستثنى من نطاق انطباق هذه الاتفاقية بالحد الأدنى لثلاث محددة من الاستخدام أو العمل تظهر بشأنها مشاكل تطبيقية خاصة وهامة .

٢ - تبين كل دولة عضو تصديق هذه الاتفاقية ، في تقريرها الأول من تطبيق الاتفاقية الذي تقدمه بموجب المادة ٢٢ ، من دستور منظمة العمل الدولية الفئات التي يمكن أن تكون قد استثنتها عملا بالفقرة ١ - من هذه المادة مع بيان الأسباب التي دعت إليها هذا الاستثناء وتبين في تقاريرها اللاحقة وضع قوانينها وممارستها تجاه الفئات المستثناة ومدى ما وصل إليه تنفيذ الاتفاقية أو ما تضمنه من تنفيذ لها فيما يتعلق بهذه الفئات .

- ٣ - لا يجوز أن تستثنى من نطاق انطباق هذه الاتفاقية عملا بهذه المادة ، أنواع الاستخدام أو العمل التي تغطيها المادة ٣ .

المادة - ٥ -

- ١ - يجوز لأي دولة عضو لم يبلغ اقتصادها وتسهيلات الادارية درجة كافية من التطور ، أن تفيق في البداية نطاق انطباق هذه الاتفاقية بمعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين حيثما وجدت .
- ٢ - تبين كل دولة عضو تستفيد من أحكام الفقرة ١ - من هذه المادة ، في إعلان ترفعها بتصديقها ، فروع النشاط الاقتصادي وأنواع المؤسسات التي ستطبق عليها أحكام هذه الاتفاقية .
- ٣ - تنطبق أحكام هذه الاتفاقية ، كحد أدنى ، على ما يلي : للتعددين وقطع الاحجار ، الصناعة التحويلية ، البناء ، الكهرباء والغاز والمياه ، الخدمات الصحية ، النقل والتخزين والمواصلات ، المزارع الكبيرة وغيرها من المشاريع الزراعية التي يخصص انتاجها أساسا للأغراض التجارية ، ولا تشمل الحيازات الاسرية والصغيرة التي تنتج من أجل الاستهلاك المحلي ولا تستخدم عمالا بأجر بصورة منتظمة .
- ٤ - كل دولة عضو ضمنت نطاق انطباق هذه الاتفاقية عملا بهذه المادة :
 - ١ - تبين في التقارير التي تقدمها بموجب المادة ٢٢ من دستور منظمة العمل الدولية الوضع العام فيما يتعلق باستخدام أو عمل الأحداث في فروع النشاط المستثناة من نطاق انطباق هذه الاتفاقية وأي تقدم مخزن نحو التوسع في تطبيق أحكامها .
 - ب - يجوز لها في أي وقت أن توسع رسميا نطاق تطبيق هذه الاتفاقية بإعلان ترسله إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي .

المادة - ٦ -

- لا تنطبق هذه الاتفاقية على العمل الذي يؤديه الأطفال والأحداث في المدارس لأغراض التعليم العام أو المهني أو التقني وفي مؤسسات التدريب الأخرى ولا تنطبق على العمل في المنشآت الذي يؤديه الأشخاص الذين بلغوا سن ١٢ سنة على الأقل إذا كان هذا العمل يندرج تحت الشروط المقررة بالسلطة المختصة بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين حيثما وجدت وكان يشكل جزءا أساسيا من :
 - ١ - دورة تعليمية أو تدريبية تتبني مسؤوليتها الرئيسية على مدرسة أو مؤسسة تدريب .
 - ب - برنامج تدريبي ينفذ تحت إشراف أو كلفة منشأة إذا كانت السلطة المختصة قد قررت .
 - ج - برنامج إرشادي أو توجيهي يرمي إلى تشكيل اختيار المهنة أو نوع التدريب .

المادة - ٧ -

- ١ - يجوز للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تسمح باستخدام أو عمل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ و ١٥ سنة في أعمال خفيفة .
 - أ - لا يحتمل أن تكون ضارة بصحتهم أو نموهم .
 - ب - لا تعطل مواظبتهم في المدرسة واشتراكهم في برامج التوجيه أو التدريب المهنيين التي تنجزها السلطة المختصة ولا تضعف قدرتهم على الاستفادة من التعليم الذي يتلقونه .
- ٢ - يجوز أيضا للقوانين أو اللوائح الوطنية أن تسمح باستخدام أو عمل الأشخاص الذين بلغوا سن ١٥ سنة على الأقل ولم يلهوا دراستهم الإلزامية فرامع العمل التي بالشروط المبينة في الفقرتين الفرعيتين ١ ، ب - من هذه المادة .
- ٣ - تحدد السلطة المختصة الأنشطة التي يجوز السماح باستخدام أو العمل فيها بموجب الفقرتين ١ ، ب - من هذه المادة . وتقرر عدد الساعات والشروط التي يجوز فيها القيام بهذا الاستخدام أو العمل .
- ٤ - على الرغم من أحكام الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة ، يجوز لكل دولة عضو تستفيد من أحكام الفقرة ٤ من المادة ٢ ، وطالما ظلت تستفيد منها ، أن تستعفى من سن ١٧ و ١٤ سنة بسن ١٥ و ١٢ سنة في الفقرة ١ - من هذه المادة ومن سن ١٤ سنة بسن ١٥ سنة في الفقرة ٢ .

هذا مذكور

المادة - ٨ -

- ١ - يجوز للسلطة المختصة ، بعد التشاور مع منظمات أصحاب العمل والعمال المعنيين حينما وجدت ان تسمح باعفاءات من الالتزام بحظر الاستخدام أو العمل الذي تنص عليه المادة ٢ من هذه الاتفاقية لأغراض منها المشاركة في حملات منية وذلك بتراخيص منح في كل حالة على حدة .
- ٢ - لتفيد التراخيص التي تمنح لهذه الغاية مدد للمعاملات التي يسمح فيها بالاستخدام أو العمل وتحدد الشروط التي يجب أن يخضعوا لها .

المادة - ٩ -

- ١ - تتخذ السلطة المختصة جميع التدابير اللازمة ، بما فيها فرض عقوبات مناسبة لضمان تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية بفعالية .
- ٢ - تحدد القوانين أو اللوائح الوطنية أو السلطة المختصة الأشخاص المسؤولين عن الالتزام بالأحكام التي توضع لتنفذ هذه الاتفاقية .
- ٣ - تقرر القوانين أو اللوائح الوطنية أو السلطة المختصة المسجلات أو الوثائق الأخرى التي يتعين على صاحب العمل الاحتفاظ بها وتقديمها وتتضمن هذه السجلات أو الوثائق أسماء وأعمار وتواريخ ميلاد الأشخاص الذين يستخدمهم أو يعملون من أجله وتقل أعمارهم عن ١٨ سنة على أن تكون مصدقة حسب الأصول عند الامتثال .

المادة - ١٠ -

- ١ - تراجع هذه الاتفاقية بالشروط المبينة في هذه المادة اتفاقية الحد الأدنى للسن - الصناعة - ١٩١٩ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل البحري - ١٩٢٠ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الزراعة - ١٩٢١ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الوعادون ومساعدوهم - ١٩٢١ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الأعمال غير الصناعية - ١٩٢٢ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل البحري - ١٩٣٦ ، ومراجعة - ١٩٣٦ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الصناعة - ١٩٣٧ ، ومراجعة - ١٩٣٧ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الأعمال غير الصناعية - ١٩٣٧ ، ومراجعة - ١٩٣٧ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - صيادو الأسماك - ١٩٥٩ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - صيادو الأسماك - ١٩٥٩ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل تحت سطح الأرض - ١٩٦٥ .

- ٢ - لا يستلزم بدء نفاذ هذه الاتفاقية إقفال باب تصديق اتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل البحري - مراجعة - ١٩٣٦ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الصناعة - ١٩٣٧ ، ومراجعة - ١٩٣٧ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الأعمال غير الصناعية - ١٩٣٧ ، ومراجعة - ١٩٣٧ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - صيادو الأسماك - ١٩٥٩ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل تحت سطح الأرض - ١٩٦٥ .
- ٣ - يقلل باب تصديق اتفاقية الحد الأدنى للسن - الصناعة - ١٩١٩ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل البحري - ١٩٢٠ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الزراعة - ١٩٢١ ، واتفاقية الحد الأدنى للسن - الوعادون ومساعدوهم - ١٩٢١ عندما توافق جميع الأطراف فيها على ذلك بتصديق هذه الاتفاقية أو بإعلان ترسله إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي .

- ٤ - عندما تقبل الالتزامات الناشئة من هذه الاتفاقية -
- ١ - من قبل دولة عضو طرف في اتفاقية الحد الأدنى للسن - الصناعة - ١٩٣٧ ، ومراجعة - ١٩٣٧ ، وإذا كان الحد الأدنى المقرر فيها للسن عملاً بالمادة ٢ من هذه الاتفاقية لا يقل عن ١٥ سنة يستتبع ذلك قانوننا للنقض المباشر للاتفاقية المذكورة .

ب - فيما يتعلق بالأعمال غير الصناعية حسب تعريفها في اتفاقية الحد الأدنى للسن - الأعمال غير الصناعية - ١٩٣٧ من قبل دولة عضو طرف في الاتفاقية المذكورة يستتبع ذلك قانوننا للنقض المباشر للاتفاقية المذكورة .

ج - فيما يتعلق بالأعمال غير الصناعية حسب تعريفها في اتفاقية الحد الأدنى للسن - الأعمال غير الصناعية - مراجعة - ١٩٣٧ ، من قبل دولة عضو طرف في الاتفاقية المذكورة ، وإذا كان الحد الأدنى المقرر فيها للسن عملاً بالمادة ٢ من هذه الاتفاقية لا يقل عن ١٥ سنة يستتبع ذلك قانوننا للنقض المباشر للاتفاقية المذكورة .

د - فيما يتعلق بالعمل البحري ، من قبل دولة عضو طرف في اتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل البحري - مراجعة - ١٩٣٦ ، وإذا كان الحد الأدنى المقرر فيها للسن عملاً بالمادة ٢ من هذه الاتفاقية لا يقل عن ١٥ سنة أو بينت هذه الدولة أن المادة ٣ من هذه الاتفاقية تنطبق على العمل البحري يستتبع ذلك قانوننا للنقض المباشر للاتفاقية المذكورة .

هـ - فيما يتعلق بالعمل في الصيد البحري ، من قبل دولة عضو طرف في اتفاقية الحد الأدنى للسن - صيادو الأسماك - ١٩٥٩ ، وإذا كان الحد الأدنى المقرر فيها للسن عملاً بالمادة ٢ من هذه الاتفاقية لا يقل عن ١٥ سنة أو بينت هذه الدولة أن المادة ٣ من هذه الاتفاقية تنطبق على العمل في الصيد البحري يستتبع ذلك قانوننا للنقض المباشر للاتفاقية المذكورة .

و - من قبل دولة عضو طرف في اتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل تحت سطح الأرض - ١٩٦٥ ، وإذا كان الحد الأدنى المقرر فيها للسن عملاً بالمادة ٢ من هذه الاتفاقية لا يقل عن الحد المقرر عملاً بالاتفاقية المذكورة أو بينت هذه الدولة أن هذا الحد ينطبق على العمل في المناجم تحت سطح الأرض بموجب المادة ٣ من هذه الاتفاقية يستتبع ذلك قانوننا للنقض المباشر للاتفاقية المذكورة .

- ٥ - يستتبع قبول الالتزامات الناشئة من هذه الاتفاقية -
- ١ - نقض اتفاقية الحد الأدنى للسن - الصناعة - ١٩١٩ ، بموجب مادتها ١٢ .
- ب - فيما يتعلق بالزراعة ، نقض اتفاقية الحد الأدنى للسن - الزراعة - ١٩٢١ ، بموجب مادتها ٩ .
- ج - فيما يتعلق بالعمل البحري ، نقض اتفاقية الحد الأدنى للسن - العمل البحري - ١٩٢٠ ، بموجب مادتها ١٠ ، ونقض اتفاقية الحد الأدنى للسن - الوعادون ومساعدوهم - ١٩٢١ ، بموجب مادتها ١٢ .

شريطة بدء نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة - ١١ -

ترسل التصديقات الرسمية لهذه الاتفاقية إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها .

المادة - ١٢ -

- ١ - لا تلزم هذه الاتفاقية سوى الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي سجل المدير العام تصديقاتها .
- ٢ - يبدأ نفاذ الاتفاقية بعد مضي اثني عشر شهراً من تاريخ تسجيل تصديق دولتين عضوين لها لدى المدير العام .
- ٣ - وبعد ذلك يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لأي دولة عضو بعد مضي اثني عشر شهراً من تسجيل تصديقها .

مادة ١٢ من الاتفاقية

المادة -١٣-

- ١ - يجوز لكل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية أن تنقضها بعد مضي عشر سنوات على بد. نفاذها ، وذلك بوثيقة ترسل إلى المدير العام لمكتب العمل الدولي لتسجيلها ولا يكون هذا النقص نافذا إلا بعد مضي عام على تاريخ تسجيله .
- ٢ - كل دولة عضو صدقت على هذه الاتفاقية ولم تمارس خلال العام التالي لانقضاء فترة السنوات العشر المشار إليها في الفقرة السابقة الحق في النقص المنصوص عليه في هذه المادة ، تكون ملتزمة بها لفترة عشر سنوات أخرى ويجوز لها بعد ذلك نقض هذه الاتفاقية في نهاية كل فترة عشر سنوات وفقا للأحكام التي تنص عليها هذه المادة .

المادة -١٤-

- ١ - يخطر المدير العام لمكتب العمل الدولي جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية بتسجيل كل التصديقات والنقوض التي أبلغت بها الدول الأعضاء في المنظمة .
- ٢ - يلتزم المدير العام بنظر الدول الأعضاء إلى التاريخ الذي سيبدأ فيه نفاذ هذه الاتفاقية لدى إخطارها بتسجيل التصديق الثاني الذي أبلغ به .

المادة -١٥-

يقوم المدير العام لمكتب العمل الدولي بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالتفاصيل الكاملة لكل التصديقات والنقوض التي سجلها طبقا لأحكام المواد السابقة كما يقوم الأمين العام بتسجيلها طبقا لأحكام المادة ١١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

المادة -١٦-

يقدم مجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى المؤتمر العام كلما رأى ذلك ضروريا ، تقريراً عن تطبيق هذه الاتفاقية وينظر فيما إذا كان هناك ما يدعو إلى إدراج مسألة مراجعتها كلياً أو جزئياً في جدول أعمال المؤتمر .

المادة -١٧-

- ١ - إذا اعتمد المؤتمر اتفاقية جديدة راجعة لهذه الاتفاقية كلياً و جزئياً ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك :-
- أ - يستتبع تصديق دولة عضو للاتفاقية الجديدة المراجعة قانوناً وبعض النظر عن أحكام المادة ١٣ أعلاه .
- ب - يظل باب تصديق الدول الأعضاء للاتفاقية الحالية اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية الجديدة المراجعة .
- ٢ - تظل الاتفاقية الحالية على أي حال نافذة في شكلها ومضمونها الحاليين بالنسبة للدول الأعضاء التي صدقت على الاتفاقية المراجعة .

المادة -١٨-

النصان الإنجليزي والفرنسي لهذه الاتفاقية متساويان في الحجية .

● صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٦٣)

تاريخ ١٩٩٧/٦/٣ المتضمن اقرار الاتفاقيات المدرجة تاليا التي تم التوقيع عليها في الجزائر بتاريخ ١٩٩٧/٥/٢٠ بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الديمقراطية الشعبية :-

- ١ - اتفاقية التعاون التجاري
- ٢ - اتفاقية النقل الدولي على الطرق
- ٣ - اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانيء.

اتفاقية للتعاون التجاري بين
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المعبر عنهما فيما يلي بالطرفين المتعاقدين، إيماناً منهما بضرورة تطوير و توسيع حجم التبادل التجاري على أساس من المساواة و المنافع المتبادلة و استجابة للتطورات الحاصلة في اقتصادات كل منهما و في الاقتصاد العالمي فإنهما اتفقتا على مايلي :

المادة الأولى

تهدف هذه الاتفاقية إلى :

- أ- تطوير علاقات التبادل التجاري و توسيعها لتكون متسجمة مع تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما.
- ب- إزالة كافة المعوقات الإدارية أمام حركة التبادل التجاري بين البلدين.

مادة ١٨

المادة الثانية

يشجع كل طرف من الطرفين المتعاقدين تبادل المنتجات الزراعية و الحيوانية والثروات الطبيعية و المنتجات الصناعية ذات المنشأ المحلي بينهما وفقا لنصوص هذه الإتفاقية ووفقا للأنظمة القوانين المعمول بها في البلدين.

المادة الثالثة

يتعهد الطرفان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ الأردني والجزائري، والمتبادلة مباشرة بينهما، من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية التي تفرض على المنتجات المستوردة دون الوطنية .
يستثنى من هذه الإعفاءات السلع الواردة في القائمة المرفقة (ملحق رقم ١)

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بإعفاء المنتجات ذات المنشأ الأردني و الجزائري الواردة في المادة الثالثة أعلاه ، من كافة القيود غير الجمركية ما عدا تلك التي تطبق لصيانة الأخلاق و الأمن و النظام العام وصحة الأشخاص ولأغراض الحجر الزراعي و البيطري وحماية البيئة و النباتات و الثروات الوطني التاريخي و الأثري و الفني.

ويهدف متابعة المبادلات التجارية ، وفق الطرفان على أن تخضع السلع المتبادلة بينهما بموجب أحكام هذه الإتفاقية إلى رخص استيراد تصدر عن الجهات المعنية في كل منهما بما يضمن تسهيل وتيسير حركة التبادل التجاري طبقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .

المادة الخامسة

تعتبر منتجات ذات المنشأ الأردني والجزائري،
١- المنتجات التي تم إنتاجها بالكامل في بلد أحد الطرفين.
٢- المنتجات التي تم إنتاجها بالأردن أو الجزائر و التي لا تقل كلفة المدخلات المحلية فيها واليد العاملة المحلية و تكاليف الإنتاج المحلية الداخلة في الإنتاج عن (40 ٪) من القيمة الإجمالية.

٣- تعتبر المواد المستوردة من الطرف الآخر و الداخلة في إنتاج السلع النهائية ذات منشأ محلي عند احتساب نسبة الصنع المحلي و ذلك تحقيقا لمبدأ المنشأ التراكمي بين البلدين.
تستثنى المنتجات و المواد المستوردة إلى المناطق الحرة و المصدرة منها في كلا البلدين من تطبيق قواعد هذه الإتفاقية.

المادة السادسة

ترفق المنتجات ذات المنشأ الأردني والجزائري المتبادلة مباشرة بين البلدين بشهادة منشأ و تقوم بإصدارها في الأردن غرفة صناعة عمان أو غرف التجارة، و في الجزائر الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة أو الغرف الجهوية للصناعة و التجارة وتصادق عليها وزارة الصناعة و التجارة من الجانب الأردني و دائرة الجمارك من الجانب الجزائري.

المادة السابعة

يتم الدفع الناتج عن عمليات التبادل التجاري بين الطرفين بالعملات الحرة القابلة للتحويل وفقا للقوانين و الأنظمة في كلا البلدين ووفقا للأعراف التجارية الدولية.

المادة الثامنة

لأغراض تطبيق هذه الإتفاقية يعتمد الطرفان المواصفات و المقاييس الوطنية لدى كل منهما لتسهيل التبادل التجاري بينهما.

المادة التاسعة

يتعهد الطرفان المتعاقدان بمنع كل الممارسات و النشاطات التي تفل بالمنافسة السليمة خاصة عن طريق منع كل إغراق أو إحداد بين المتعاملين الإقتصاديين من كلا البلدين بهدف الإخلال بالمنافسة السليمة قصد الإستجواز على قطاع معين أو إلحاق ضرر بمؤسسات إقتصادية في كلا البلدين .

إذا وجد أحد الطرفين المتعاقدين بأن الطرف الآخر يقوم بعمليات إغراقية لمنتجاته في سوق الطرف الآخر، يحق للطرف المتضرر إتخاذ الإجراءات المناسبة ضد هذه الممارسات.

هذا عند العمل

المادة العاشرة

من أجل تسهيل العمل بهذه الإتفاقية و خدمة أهدافها و لكي تتم إزالة كافة العوائق يقوم الطرفان المتعاقدان باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز و حماية حقوق الملكيات الصناعية و العلامات التجارية و براءات الاختراع لديهما يلتزم الطرفان المتعاقدان بتعزيز جهودهما ضد التزيف و الانتحال و سرقة براءات الاختراع الصناعية و العلامات التجارية.

المادة الحادية عشرة

يسمح كل طرف للطرف الآخر و يشجع إقامة المراكز و المعارض التجارية كما يمنح كل منهما للطرف الآخر كافة التسهيلات لهذه المعارض و المراكز التجارية وفقا لنصوص هذه الإتفاقية و القوانين و الأنظمة المعمول بها في كلا البلدين، و توضح الآلية المناسبة لذلك من قبل الجهات المعنية بتنفيذ هذه المادة.

المادة الثانية عشرة

يهدف تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، يشجع الطرفان المتعاقدان تبادل زيارات الوفود التجارية و الاقتصادية بينهما من القطاعين العام و الخاص و تقديم كافة التسهيلات اللازمة لها لتحقيق ذلك.

المادة الثالثة عشرة

تنشأ لجنة فنية مشتركة من الوزارات و الجهات المعنية في البلدين تجتمع في عمان و الجزائر سنويا و بالتناوب بينهما، ترفع توصياتها للجنة المشتركة و تكون مهمتها مايلي :

- اقتراح السبل الكفيلة بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين
- عقد برتوكولات تجارية بهدف رفع مستوى التبادل التجاري بين البلدين
- وضع الآليات و البرامج التنفيذية لتحقيق ذلك و مراجعة القائمة الملحقه بهذه الإتفاقية.
- الإشراف على تطبيق هذه الإتفاقية و دراسة سير التبادل التجاري بين البلدين.
- تفعيل الإتفاقية و البرامج التنفيذية في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المادة الرابعة عشرة

تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها و تبقى سارية المفعول لمدة سنة واحدة تجدد تلقائيا لمدة سنة أخرى ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابيا بنقته إنهاء العمل بها قبل ثلاثة اشهر من إنتهاء صلاحيتها .

حررت ووقعت من نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس القوة.
الجزائر في 12 محرم 1418 هـ الموافق لـ 19 ماي 1997 م .

عن حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

لحسن موسىوي

كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية
المكلف بالتعاون والشؤون المغاربية

عن حكومة المملكة
الأردنية الهاشمية

الدكتور بسام السكاك
وزير النقل والتزويد والاتصالات

مكتبة محمد السادس

ملحق رقم 1

قائمة السلع المستثناة من الإعفاءات الواردة
في الإتفاقية التجارية الأردنية - الجزائرية

البنود الجمركية	الفصل	المنتجات
جميع البنود	04	الأسنان ومنتجات صناعة الأسنان ، بيض ، طيور ، صلب طبيعي ، منتجات صالحة للأكل من أصل حيواني ، غير مذكورة ولادخل في مكان آخر
جميع البنود ماعدا المرجان الخام	05	منتجات أخرى من أصل حيواني ، غير مذكورة ولادخل في مكان آخر .
من البنود 05.08.00	07	خضار ونباتات وجذور ودرلات صالحة للأكل
جميع البنود ماعدا تمر مجلفة بعبوات أكثر من 1 كغ	08	فواكه ولثمار لفورية صالحة للأكل ، ثمار حشيشة وثمار بطيخ أو شمام .
من البنود 08.04.10	09	بن ، شاي ، قه ، وبنات والفاربه
جميع البنود	10	حبوب
جميع البنود ماعدا النشا	11	منتجات مطحنة ، شعير (نشط) (موت) ، (أوليف ، دابوق) (جولفين) .
من البنود 11.08	12	حبوب وثمار زيتية ، حبوب وثمار لثمار متنوعة ، نباتات للصناعة أو الطب ، قش وعلف .
المشمش من البنود 12.12.30	17	مسكر ومصلوات مسكرة
جميع البنود	18	كافور ، ومضرات الكافور .
البنود 20.02	20	بلدرة محضرة أو مطبوخة بغير لخل أو حمض الخليك
البنود 21.03.20	21	صلصة بلدرة ، وصلصات بلدرة أخرى
جميع البنود	22	مشروبات ، سائل كحولية وثل
جميع البنود	24	تبغ وابل تبغ مصفحة

من البنود 25.01 البنود 25.23	25	ملح الطعام إسمنت مائي بكافة أنواعه ، وأنواع مماثلة من الإسمنت المائي وإن كانت ملونة
جميع البنود	27	وقود معدني ، زيوت معدنية ومنتجات تقطير هذه المواد ، مواد قارية شموع معدنية
جميع البنود ماعدا البندين 31.02 31.04	31	أسمدة
جميع البنود	33	زيوت عطرية ومنتجات "زيتون" محضرات عطور أو نظوية "كوزماتيك" أو تجميل "كواليت"
جميع البنود ماعدا : غراسل عضوية ، محضرات غراسل ، محضرات غسل ومحضرات لتطيف	34	صابون ، محضرات تشحيم ، شموع اصطناعية ، شموع محضرة ، محضرات صقل وتلميع ، شموع إضاءة وأصناف مماثلة ، معاجين لصنع التماذج ، شموع طب الأسنان ، محضرات طب الأسنان أساسها الجص .
جميع البنود ماعدا البنود 37.07 (محضرات كيميائية)	37	منتجات تصوير فوتوغرافي أو سينمائي
البنود من 41.04 إلى 41.11	41	جلود مذبوحة (عدا جلود الفراء)
جميع البنود	42	مصنوعات من جلد ، أصناف عدة للحيوانات والسراجه أوام السفر ، حقائب يدوية وأوعية مماثلة ، مصنوعات من مصارين الحيوانات (عدا مصارين دودة القز)
جميع البنود	43	جلود ، فراء طبيعية ، فراء صناعية ومصنوعاتها
جميع البنود	46	مصنوعات من قش وحلقات أخرىها من مواد الصفر ، مصنوعات حصر وسائل
جميع البنود	50	حرير طبيعي
جميع البنود ماعدا الخياط غير المهيأة للبيع بالتجزئة البنود 51.06 ، 51.07 ، 51.08 من البنود 51.10	51	صوف ، وبر ناعم أو خشن ، خيوط ونسيج شعر للخيول

ملحق رقم 1

طن	52	جميع البند ماعدا خيوط الخياطة وخرط القطن غير المهيأة للبيع بالتجزئة من البند 52.04 ، البندين 52.05 ، 52.06
ألياف نسجية نباتية أخرى ، خيوط من ورق ونسجها	53	جميع البند ماعدا الخيوط الغير مهيأة للبيع بالتجزئة من البند 53.06 ، 53.07 ، 53.08
شعيرات تركيبية أو إسطناعية	54	جميع البند ماعدا خيوط الخياطة والخيوط غير المهيأة للبيع بالتجزئة من البند 54.01 ، البندين 54.02 ، 54.03
ألياف تركيبية أو إسطناعية غير ممسكة	55	جميع البند ماعدا خيوط الخياطة والخيوط غير المهيأة للبيع بالتجزئة من البند 55.08 ، البند 55.09 ، 55.10
حشو ، اباد ولقشة غير منسوجة ، خيوط خاصة ، خيوط حزم ، حبال وأمراس وأصناف صناعة الحبال	56	جميع البند
سجاد وأغطية أرضيات أخرى من مواد نسجية	57	جميع البند
نسج خاصة ، سطوح ذات طفرات من مواد نسجية ، مسلك (دلتولا) ديليج ، أصناف عملة مطررات	58	جميع البند
نسج مشربة أو مطبوخة أو منسوجة أو منسوجة ، أصناف قلبية من مواد نسجية	59	جميع البند
لقشة مصكرة	60	جميع البند
ألبسة وقواقع ألبسة من مصنرات	61	جميع البند
ألبسة وقواقع ألبسة من غير المصنرات	62	جميع البند
أصناف أخرى جاهزة من مواد نسجية ، مجموعات (الملم) ألبسة مستعملة وأصناف نسجية مستعملة أسماول وغيره	63	جميع البند ماعدا : <u>البند 63.06</u> أغطية البضائع ، خيم ، أشرعة

أحذية وطماقات ومايمثلها وأجزاء هذه الأصناف	64	جميع البند
أغطية رأس وأجزاءها	65	جميع البند
مظلات مطر ، شماسي ، عصي مشي ، عصي بمقاعد ، سباط ، وأجزاء هذه الأصناف	66	جميع البند
ريش وزغب ومضترات وأصناف منها ، وأجزاء إسطناعية ، مصنوعات من شعر بشري	67	جميع البند
مصنوعات من حجر أو جبس أو إسمنت أو حبر صخري (إسبستوس ، أميانت) أو ميكا أو من مواد مماثلة	68	جميع البند ماعدا : الصوف الصخري والبيرلايت <u>البند 68.06</u>
منتجات الخزف	69	جميع البند
لسواط طبيعي أو مستتب ، وأحجار كريمة أو شبه كريمة ، ومعادن ثمينة ومعادن عادية مكسوة بقشرة من معادن ثمينة ومصنوعات هذه المواد ، حلي للفولية (مقلدة) نفرد	71	جميع البند
كضبان وعيدان أخرى من حديد أو صلب غير مخلوط (كضبان التسليح)	72	البند 72.14
مواسير وألابيب أخرى وأشكال خاصة مجوفة ، من حديد أو صلب منشآت وأجزاء منشآت من حديد صلب أو حديد أو صلب ، ألواح وكضبان وزوايا وأشكال خاصة وألابيب ومواسير وما يمثلها	73	البند 73.06 البند 73.08
- المحركات وأجزاءها - فلاتر الزيت والهواء والوقود - أعمدة نقل الحركة والكركتات ، كراسي وسيلتك - التواصل	84	البند 84.07 ، 84.08 ، 84.09 من البند 84.21 ، البند 84.83 ، البند 84.84
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاءها ، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت ، أجهزة تسجيل وإذاعة الصوت والصورة في الإذاعة المرئية (التلفزيون) ، وأجزاءها هذه الأجهزة	85	جميع البند ماعدا : <u>البند 85.16.20</u> مشغلات (إلكترونية) بآلة
عربات سيارة ، جرارات ، دراجات وعربات أرضية أخرى ، أجزاءها ولوازمها	87	جميع البند ماعدا البند 87.01 البند 87.04.10 البند 87.04.22 البند 87.04.23 البند 87.04.32 البند 87.05

هكذا عند العمل

اتفاقية النقل الدولي على الطرق

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إن حكومة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المشار إليهما فيما بعد "الطرفان" ورغبة منهما في تعزيز علاقتهما الأخوية التاريخية المميزة وتنمية وتنظيم النقل الدولي على الطرق للركاب والبضائع بين بلديهما وتسهيل العبور عبر أراضيهم، على أساس المنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة لكل منهما، قد إتفقتا على مايلي :

المادة الأولى :

لأغراض هذه الاتفاقية يؤخذ بالتعاريف التالية:

1 - وسائل النقل : تشمل :

(أ) - واسطة نقل الركاب : هي مركبة نقل آلية تحتوي على تسعة مقاعد (من ضمنها السائق) فأكثر، مخصصة لنقل الركاب .

(ب) - واسطة نقل البضائع : هي مركبة نقل آلية مفردة أو متحدة مع مقطورة أو نصف مقطورة مرخصة بصافي حمولة إثني طن كحد أدنى.

مادة ١

أسلحة وذخائر ، أجزاءها ولوازمها	93	جميع البندود
لعاب أطفال وألعاب مجتمعات و أصناف للتسلية أو للرياضة، أجزاءها ولوازمها .	95	جميع البندود
مصنوعات متنوعة	96	جميع البندود ماعدا : الكبسولات الجيلاتينية من البند 96.02 وأفلام الرصاص وأفلام تلرير بالرصاص البند 96.09.10
تحف فنية ، قطع للمجموعات وقطع أثرية	97	جميع البندود

2- الناقل :

كل شخص طبيعي أو اعتباري، مسجل لدى أحد الطرفين ومرخص له بموجب التشريعات المرعية بنقل الركاب أو البضائع على الطرق .

3- الخدمة المنتظمة:

نقل الركاب بين أراضي الطرفين في خط محدد و بطريقة منتظمة طبقا لجدول زمنية وتعرفة نقل مقررة من السلطات المختصة.

4- المرور العابر (ترانزيت):

نقل الركاب أو البضائع بوسائط نقل مسجلة لدى أحد الطرفين عبر أراضي الطرف الآخر بين نقطتي بداية ونهاية تقعان خارج أراضي.

5- النقل السياحي :

نقل مجموعة واحدة من الركاب في مركبة واحدة و لسفرة سياحية واحدة ، تبدأ من أراضي الطرف المسجل لديه المركبة إلى أراضي الطرف الآخر دون صعود أو نزول للركاب وتنتهي في أراضي الطرف الأول أو عبورا إلى بلد ثالث.

6- التصريح المسبق:

هو التصريح الصادر من الجهة المختصة التي يحددها كل من الطرفين بالسماح لوسائط النقل ، موضوع هذه الإتفاقية ، بالدخول إلى بلد الطرف الآخر.

المادة الثانية:

تسري أحكام هذه الإتفاقية على نقل الركاب والبضائع على الطرق بين أراضي الطرفين أو عبورا بالترانزيت بوسائط نقل مسجلة لدى أي منهما .

المادة الثالثة:

تخضع وسائط النقل المسجلة لدى أحد الطرفين وسائقها وماتحملة من ركاب أو بضائع عند وجودها في أراضي الطرف الآخر لكافة التشريعات النافذة لدى ذلك الطرف باستثناء ماورد عليه نص خاص في هذه الإتفاقية.

المادة الرابعة:

تقوم اللجنة المشتركة المشكلة بموجب المادة الثانية والعشرون بوضع الترتيبات الخاصة بإجراءات دخول أو عبور وسائط نقل البضائع والنقل السياحي المسجلة في بلد أحد الطرفين إلى بلد الطرف الآخر.

مكترا منه لاصد

المادة الخامسة:

يعفي كل من الطرفين و سائط النقل المسجلة لدى الطرف الآخر وسائلها ومساعدتهم عند الدخول في أراضي الطرف الآخر من كافة الضرائب أو الرسوم باستثناء الضرائب والرسوم المفروضة على وسائل النقل الوطنية ووسائلها ومساعدتهم ، ولايسري هذا الإعفاء على وسائل النقل العابرة التي تخضع للتشريعات النافذة في كلا البلدين .

المادة السادسة:

لايسمح لوسائل النقل المسجلة لدى أي من الطرفين بتجاوز الأحمال المحورية والأبعاد والأوزان المسموح بها للسير على شبكة الطرق في أراضي الطرف الآخر.

المادة السابعة:

لا يسمح لوسائل نقل الركاب المسجلة لدى أحد الطرفين دخول أراضي الطرف الآخر فارغة .

المادة الثامنة:

يسمح لوسائل نقل البضائع المسجلة لدى أحد الطرفين بنقل البضائع بين أراضيها في الحالات التالية:
(أ) - الدخول محملة والعودة فارغة،
(ب) - الدخول فارغة والعودة محملة،
(ج) - الدخول محملة والعودة محملة.

المادة التاسعة:

لايسمح لوسائل النقل المسجلة لدى أحد الطرفين بممارسة النقل الداخلي في أراضي الطرف الآخر .

المادة العاشرة:

لايسمح للناقلين التابعين لأحد الطرفين بممارسة عمليات نقل البضائع أو الركاب بين أراضي الطرف الآخر وأراضي بلد ثالث إلا بمقتضى تصريح مسبق لهذا الغرض من قبل السلطة المختصة لدى الطرف الآخر .

المادة الحادية عشرة:

لا يجوز لوسائل النقل المسجلة لدى أحد الطرفين البقاء في أراضي الطرف الآخر لفترة تزيد عن المدة التي تحددها اللجنة المشتركة المشكلة بموجب المادة الثانية والعشرون من هذه الاتفاقية ، إلا بمقتضى تصريح خاص من السلطة المختصة.

هذا من المرسوم

المادة الثانية عشرة:

يلتزم سائقو وسائط النقل المسجلة لدى أحد الطرفين عند قيادتهم لمركباتهم في أراضي الطرف الآخر بحيازة وإظهار الوثائق المنصوص عليها في البروتوكول الخاص بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة:

لا يسمح للناقلين التابعين لأحد الطرفين تجاوز نقاط الإنطلاق والوصول في أراضي الطرف الآخر والوارد ذكرها بالمستندات الرسمية لكل رحلة.

المادة الرابعة عشرة:

يكون دخول وسائط النقل عبر المنافذ الحدودية الرسمية للطرفين وعبر مسارات محددة في أراضيها.

المادة الخامسة عشرة:

يجوز لسائقي وسائط النقل ومساعدتهم ، في إطار أحكام التشريعات الجمركية النافذة لدى كل طرف أن يقوموا بإدخال وبصفة مؤقتة بدون تسديد الرسوم و/أو الضمانات الجمركية لوازم لإستعمالهم الشخصي و/أو لوازم خاصة بمركباتهم وذلك في حدود الكميات اللازمة من: - قطع غيار ضرورية لإصلاح المركبة والتي يعاد تصديرها عند عدم الإستعمال أو يتم إتلاف القطع المستبدلة تحت مراقبة جمركية. - وقود في خزانات قياسية مثبتة بصفة دائمة وفق مواصفات صانع المركبة.

المادة السادسة عشرة:

يتم تشغيل الخدمة المنتظمة للنقل الدولي للركاب من قبل ناقلين مصرح لهم من السلطات المختصة لدى الطرفين وتحدد إجراءات تشغيل هذه الخدمة بموجب البروتوكول الخاص بتنفيذ هذه الاتفاقية.

المادة السابعة عشرة:

تقوم اللجنة المشتركة المشكلة بموجب هذه الاتفاقية بوضع آليات التنسيق بين الجهات المعنية لتنظيم رحلات العودة لوسائط النقل المسجلة لدى كل من الطرفين .

المادة الثامنة عشرة:

يمنح الطرفان كافة التسهيلات اللازمة لعبور وسائط النقل التابعة للطرف الآخر وماتحملة من بضائع أو أشخاص ولسائقيها ومساعدتهم طبقا لأحكام هذه الاتفاقية .

كما يسعى الطرفان إلى تذليل كافة الصعوبات التي تواجه الناقلين التابعين لهما في أراضي الطرف الآخر .

المادة التاسعة عشرة:

يجوز للناقلين التابعين لكلا الطرفين تعيين و كلاء محليين من شركات أو مؤسسات أو مكاتب نقل في أراضي الطرف الآخر وذلك لتسهيل عمليات نقل الركاب و البضائع بينهما.

هذا منه لدم

المادة العشرون :

تسري التشريعات النافذة لدى كل طرف على البضائع الممنوعة أو تلك التي تحتاج إلى إذن خاص عند دخولها أو عبورها لأراضيها وتتبادل السلطات المختصة لدى الطرفين قوائم بتلك البضائع .

المادة الواحدة والعشرون :

تعمل السلطات لدى الطرفين على زيادة تبادل الخبرات والمعلومات والبحوث في مجال النقل على الطرق بما في ذلك الإحصائيات والبيانات عن حجم البضائع المنقولة وأعداد الركاب والعمل على تنمية وتشجيع الاتصالات بين هيئات وشركات ومؤسسات النقل وذلك للمساهمة في رفع كفاءة أنشطة النقل على الطرق بينهما.

المادة الثانية والعشرون :

تشكل لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين، بغرض الإشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية وتسوية كافة المشاكل التي قد تنشأ عن تطبيقها وإقتراح التعديلات اللازمة عليها . تعقد اللجنة إجتماعاتها بالتناوب في أحد البلدين وبصفة دورية مرة كل سنة أو بناء على طلب أحد الطرفين.

المادة الثالثة والعشرون :

تحدد إجراءات تنفيذ هذه الاتفاقية في بروتوكول خاص يتم إعداده من قبل اللجنة المشتركة المشكلة بموجب المادة الثانية والعشرون من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة والعشرون :

السلطات المختصة المسؤولة على تنفيذ هذه الاتفاقية هي :
- عن المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة النقل
عمان

- عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة النقل
الجزائر

المادة الخامسة والعشرون :

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنتين بعد دخولها حيز التنفيذ وتجدد تلقائياً ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة وقبل إنتهاء مدة سريانها بستة أشهر على الأقل، برغبته في تعديلها أو عدم تجديدها.

مادة من المواد

المادة السادسة والعشرون:

تخضع هذه الاتفاقية للمصادقة عليها طبقاً للإجراءات التشريعية المتبعة لدى كل من الطرفين و تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ آخر إشعار بالموافقة عليها.

وقعت هذه الاتفاقية بمدينة الجزائر بتاريخ 13 محرم 1418هـ الموافق لـ 1997/05/20 ميلادي، من نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية الجزائرية	المملكة الأردنية
الديمقراطية الشعبية	الهاشمية

وزير النقل والبريد والاتصالات	وزير النقل
الدكتور بسام الساكت	السعيد بن داكير

اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والموانئ

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إنطلاقاً من الروابط الأخوية والتاريخية القائمة بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وشعبيهما الشقيقين ورغبة منهما في تعزيز علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وإرساء أسس التعاون المشترك في المجال البحري بغية تنمية وتسهيل وتنظيم النقل البحري بينهما وإستخدام موانئهما وأساطيلهما البحرية الوطنية بهدف تحقيق التنمية المشتركة لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين فقد إتفقتا على مايلي :

المادة الأولى: أهداف الاتفاقية .

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- النهوض بقطاع الملاحة البحرية وصناعة النقل البحري بين البلدين .
- تطويرها للوصول إلى محاذاة المستويات الدولية بالأسلوب الاقتصادي السليم .
- تنظيم العلاقات والأنشطة البحرية بين البلدين وتحقيق تنسيق أفضل .

هكذا منه الصمد

- سن سياسة موحدة ومركزة على مبدأ المشاركة والتكامل بين أساطيل البلدين
في نقل المبادلات التجارية البحرية .
- تلافي جميع العوائق التي من شأنها أن تضر بتنمية النقل البحري بين
البلدين .

- التنسيق في مجال التفتيش والإرشاد والإنقاذ البحري ، ومكافحة التلوث
وحماية البيئة البحرية وتبادل المعلومات فيما بين البلدين قصد توفير أنجع
أسباب السلامة لقطاع الملاحة وصناعة النقل البحري في كلا البلدين .

- التعاون في مجال التشغيل المتبادل للربانة وضباط الملاحة والمهندسين
البحريين والبحارة على سفن الطرفين المتعاقدين .

- تنسيق التشريعات البحرية في البلدين .

- توحيد المواقف في المحافل والمنظمات البحرية الإقليمية والدولية .

- التنسيق والتعاون في مجال التأهيل والتكوين البحري .

- التعاون في مجال إستغلال الموانئ البحرية .

- التعاون في مجال إدارة وتشغيل وصيانة وإصلاح السفن .

المادة الثانية: التعاريف .

لأغراض تطبيق هذه الإتفاقية يقصد بالكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني
المبينة إزاءها :

1 - " السلطة البحرية المختصة " :

(أ) - في المملكة الأردنية الهاشمية : الوزير المكلف بالشؤون البحرية والموانيء
أو من ينييه .

(ب) - في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : الوزير المكلف بالشؤون
البحرية والموانيء أو من ينييه .

2 - " الشركات البحرية " :

كل شركة تتوفر فيها الشروط التالية:

(أ) - تكون تابعة فعلا للقطاع العام و/أو الخاص في أحد البلدين أو كلاهما .

(ب) - يكون سجلها القانوني بإقليم أحد البلدين .

(ج) - يكون معترف بها من السلطة البحرية المختصة التي تتولى التعريف
بنشاطها .

3 - " سفينة الطرف المتعاقد " :

كل سفينة تجارية مسجلة بإقليم ذلك الطرف ورافعة لعلمه طبقا لتشريعاته .

إلا أن هذه العبارة لا تشمل :

- السفن الحربية أو السفن الحكومية أو السفن التي تستخدمها إحدى

السلطات أو الإدارات العامة لأغراض غير تجارية .

- سفن البحث العلمي .

هذه المادة

- سفن الصيد البحري .

- السفن والوحدات البحرية التي لا تمارس نشاطات بحرية تجارية .

4 - " عضو طاقم السفينة " :

الربان وكل شخص يعمل على متن السفينة لإدارتها بالإضافة إلى القائمين بمهام تتعلق بالإدارة والعمليات وصيانة السفن والذين أسماؤهم مدرجة في سجل طاقم السفينة .

5 - " النقل الساحلي " :

نقل الركاب والبضائع بين مينائين أو أكثر في بلد أحد الطرفين المتعاقدين

6 - " اللجنة البحرية المشتركة " :

اللجنة المشكلة لأغراض هذه الاتفاقية وتضم في عضويتها ممثلين عن الجهات ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانيء في البلدين .

7 - " التشريعات " :

القوانين والأنظمة والقواعد والتعليمات التي تصدرها السلطات المختصة لأي من الطرفين المتعاقدين كل على حدى .

المادة الثالثة: المجالات الخارجة عن تطبيق هذه الاتفاقية .

تطبق التشريعات النافذة لدى كل من الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق بالإمتيازات والحقوق الخاصة بالعلم الوطني في مجال النقل الساحلي وخدمات الإنقاذ والجر والإرشاد والخدمات الأخرى المخصصة للشركات الوطنية .

المادة الرابعة : تطبيق التشريعات .

تخضع سفن كل من الطرفين المتعاقدين وطواقمها وركابها وحمولتها خلال تواجدها في حدود المياه الإقليمية والداخلية وموانيء الطرف المتعاقد الآخر للتشريع الداخلي لهذا الطرف الأخير .

المادة الخامسة: جنسية السفن ووثائقها.

- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بجنسية سفينة الطرف المتعاقد الآخر طبقا للمستندات الموجودة على متن السفينة. والصادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقا للتشريعات النافذة في بلد الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه.

- يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بكافة المستندات القانونية الدولية الموجودة على سفينة الطرف المتعاقد الآخر والخاصة ببناء السفينة وتجهيزاتها وطاقاتها وشهادة قياس الحمولة وأية شهادات ومستندات أخرى صادرة عن السلطة البحرية المختصة طبقا للتشريعات النافذة في بلد الطرف المتعاقد الآخر الذي ترفع السفينة علمه.

هكذا عند العمل

١ - لا تخضع سفن أي من الطرفين المتعاقدين التي تحمل شهادات صادرة بصفة قانونية لإعادة قياس الحمولة وتعتبر الحمولة الصافية والمبينة بالشهادة أساسا لحساب الرسوم الطنية.

المادة السادسة: معاملة السفن بالموانيء .

يضمن كل من الطرفين المتعاقدين بموانيء لسفن الطرف المتعاقد الآخر نفس المعاملة التي يعامل بها سفنه فيما يتعلق بحرية الدخول والخروج والإقامة بها وإستعمال جميع التسهيلات التي يمنحها للملاحة والعمليات التجارية سواء بالنسبة للسفن وطواقمها أو للركاب والبضائع ويتعلق هذا الإجراء خاصة بإسناد أماكن الإرساء وتسهيلات الشحن والتفريغ .

المادة السابعة: رسوم وبدلات خدمات الموانيء .

تسدد كافة الرسوم وبدلات وأجور الخدمات والمصروفات التي تستحق على سفن أحد الطرفين المتعاقدين في موانيء أو مياها للطرف المتعاقد الآخر وفقا للتشريعات النافذة لدى هذا الطرف المتعاقد.

المادة الثامنة: وثائق تعريف البحارة.

يعترف كل من الطرفين المتعاقدين بوثائق تعريف البحارة الصادرة من قبل السلطة البحرية المختصة للطرف المتعاقد الآخر ويمنح حاملي تلك الوثائق الحقوق المنصوص عليها بالمادة التاسعة من هذه الإتفاقية حسب ما تتضمنه من شروط.

إن وثائق التعريف المذكورة أعلاه هي:

بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية : سجل بحار.

وبالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية : دفتر الملاحة البحرية.

المادة التاسعة : الحقوق المعترف بها للبحارة حاملي وثائق التعريف.

تخول وثائق التعريف المذكورة بالمادة الثامنة من هذه الإتفاقية لحاملها حق النزول إلى البر خلال إقامة السفينة بميناء الإرساء شريطة أن يكونوا مدرجين بسجل طاقم السفينة وبالقائمة المسلمة لسلطات الطرف المتعاقد الآخر.

يرخص للأشخاص الحاملين لوثائق التعريف الممنوحة من أحد الطرفين المتعاقدين والمذكورة بالمادة الثامنة ، مهما كانت وسيلة النقل المستعملة دخول إقليم الطرف المتعاقد الآخر أو عبوره للإلتحاق بسفينتهم أو الإنتقال إلى سفينة أخرى أو الإقامة به لأسباب صحية أو العودة إلى بلادهم .

هكذا منه المندوب

كما تمنح تأشيرة الدخول والعبور اللازمة لإقليم أحد الطرفين المتعاقدين بطلب من الطرف المتعاقد الآخر للأشخاص الحاملين لوثائق التعريف المذكورة بالمادة الثامنة والذين لا يحملون جنسية أحد الطرفين المتعاقدين. هذا ويحتفظ كلا الطرفان المتعاقدان بحقه في منع الدخول لبلده للأشخاص غير المرغوب فيهم.

المادة العاشرة : ممارسة النقل البحري .

(1) - يعمل الطرفان المتعاقدان على:

- إنشاء خط ملاحى مشترك ومنظم بين موانئهما .
- تنظيم عمليات النقل البحري بينهما وحسن الإستغلال الأمثل لإسطولهما البحري.
- الإستغلال المشترك لبعض الخطوط البحرية من طرف شركتهما البحرية.

(2) - لسفن كل طرف متعاقد الحق في الملاحة بين موانئ الطرفين المتعاقدين المفتوحة للتجارة الدولية وبنقل الركاب والبضائع بين بلدي الطرفين المتعاقدين وبينهما وبين بلدان أخرى .

(3) - يجوز للسفن التي ترفع أعلام دول ثالثة والمستغلة من طرف الشركات البحرية التابعة لأحد الطرفين المتعاقدين أو من طرف الشركات البحرية التابعة لبلدان أخرى المشاركة في نقل البضائع المتبادلة في إطار التجارة الخارجية الثنائية للطرفين المتعاقدين .

المادة الحادية عشرة : تمثيل شركات النقل البحري.

للشركات البحرية لكلا الطرفين المتعاقدين حق الإحتفاظ بإقليم الطرف المتعاقد الآخر بالمصالح الضرورية لنشاطها البحري مع مراعاة التشريعات النافذة لدى الطرف المتعاقد الآخر .

وفي حالة عدم رغبة هذه الشركات إستعمال الحق المنصوص عليه أعلاه تكلف بهذه الأمور أية شركة بحرية مرخص لها بذلك طبقاً للتشريعات النافذة بإقليم الطرف المتعاقد الآخر وذلك بقصد تمثيلها ورعاية صالحها .

المادة الثانية عشرة : الإستثمار المشترك .

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام مشاريع وشركات الإستثمار البحرية المشتركة بينهما ودعم وتنمية أساطيلهما البحرية الوطنية وأنشطة موانئهما وعقد الإتفاقيات الخاصة لهذا الغرض بين الجهات ذات العلاقة في البلدين .

المادة الثالثة عشرة : تسوية المدفوعات.

تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بالنقل البحري بين الطرفين المتعاقدين بعملة قابلة للتحويل ومقبولة لديهما وطبقاً لتشريعات التحويل الخارجى النافذة لدى الطرفين .

هذا منه لدم

المادة الرابعة عشرة: الحوادث البحرية.

إذا تعرضت سفينة تابعة لأحد الطرفين المتعاقدين لعطب أو جنحت قرب سواحل الطرف المتعاقد الآخر أو بأحد موانيه فإن السلطة المختصة لهذا الطرف الأخير تمنح لأعضاء الطاقم والركاب وكذلك السفينة وحمولتها نفس الحماية والمساعدة التي تمنحها لسفنها . هذا ولا تخضع البضائع المنتقلة من السفينة لأية رسوم جمركية شريطة عدم تسليمها للإستهلاك الداخلي .

المادة الخامسة عشرة: تسوية النزاعات على السفن .

في حالة نشوء أي نزاع يتعلق بالنشاط البحري بوجه عام على متن سفينة تابعة لأي من الطرفين المتعاقدين أثناء تواجدها في موانئ أو مياه الطرف المتعاقد الآخر يجوز للسلطة البحرية المختصة فيه التدخل لفض النزاع ودنياً ، وإذا تعذر ذلك يخطر الممثل الرسمي لدولة علم السفينة ، وفي حالة عدم الوصول إلى تسوية تطبق التشريعات النافذة في بلد الميناء الذي ترسو فيه السفينة .

المادة السادسة عشرة: التأهيل في الميدان البحري .

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق أعمال مراكز ومدارس التأهيل التكوين البحري التابعة لهما مما يسمح بالإستغلال الأمثل للقدرات المتاحة من تبادل المعلومات والخبرات ويسهل كل طرف متعاقد قبول رعايا الطرف المتعاقد الآخر قصد التدريب والتأهيل وتبادل التجارب وبكلف تشجيعية .

المادة السابعة عشرة: الإعتراف بالشهادات والمؤهلات .

يعترف كل طرف متعاقد بالشهادات المهنية البحرية ومؤهلات الملاحة البحرية الممنوحة والمعتمدة من قبل الطرف المتعاقد الآخر بشرط توفر الحد الأدنى التأهيلي والتشغيلي الوارد بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها، ويعمل كلا الطرفين المتعاقدين على تنسيق وضبط صلاحيتها المهنية لممارسة مختلف الوظائف على متن سفن الطرفين .

ويشجع كل طرف متعاقد في حالة تواجد نقص وظيفي على متن سفنه الإلتجاء التفضيلي لسد تلك الشواغر وذلك بإنتداب الكفاءات التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

المادة الثامنة عشرة: التشريعات الوطنية البحرية.

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد التشريعات المتعلقة بالأنشطة البحرية والمطبقة في بلديهما كلما كان ذلك ممكناً .

المادة التاسعة عشرة: العلاقات الإقليمية والدولية.

يعمل الطرفان المتعاقدان على تنسيق وتوحيد مواقفهما في المنظمات والهيئات والاتحادات والمؤتمرات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالنشاط البحري والموانئ والتتنسيق بينهما عند الإلتزام بالاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بهذا الشأن بما يدعم أهداف هذه الإتفاقية كلما كان ذلك ممكناً .

هذا من المجلد

المادة العشرون : اللجنة البحرية المشتركة.

بهدف تطبيق هذه الاتفاقية وفي إطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتعاون وتركيز أسس التعاون الفني الشامل، وكذلك وضع ومتابعة برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية وغير ذلك بصفة منتظمة يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما، وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة بالتناوب بأحد البلدين في جلسة عادية ويمكن إستدعائها في جلسة إستثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز (60) ستين يومًا ابتداء من يوم تسلم هذا الطلب .

المادة الواحدة والعشرون : الجهات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية.

تكون الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقية كمايلي :

- في المملكة الأردنية الهاشمية :

وزارة النقل .

- في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

الوزارة المكلفة بالبحرية التجارية والموانيء .

بهدف تطبيق هذه الاتفاقية وفي إطار دعم العلاقات البحرية بين البلدين وتكريس مبدأ التشاور والتعاون وتركيز أسس التعاون الفني الشامل، وكذلك وضع ومتابعة برامج العمل المشترك وتبادل المعلومات والوثائق والإحصائيات الدورية وغير ذلك بصفة منتظمة يشكل الطرفان المتعاقدان لجنة بحرية مشتركة تضم ممثلين عنهما، وتجتمع هذه اللجنة مرة كل سنة بالتناوب بأحد البلدين في جلسة عادية ويمكن إستدعائها في جلسة إستثنائية بالبلد الذي تقدم بطلب ذلك في موعد لا يتجاوز (60) ستين يومًا ابتداء من يوم تسلم هذا الطلب .

(أ) - تتولى هذه الاتفاقية الممثلة في كلا الطرفين المتعاقدين في بادئ كل من الطرفين المتعاقدين وتتمتع سارية المفعول في التاريخ الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بالطرق الدبلوماسية من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين .

(ب) - تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات بعد دخولها حيز التنفيذ وتتجدد تلقائيًا بعد هذه الفترة من سنة لأخرى وذلك ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابيًا بالطرق الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل ستة أشهر على الأقل من موعد إنتهاء مدة سريانها .

(ج) - أية تعديلات أو إضافات إلى هذه الاتفاقية يجب أن تتم كتابة بالطرق الدبلوماسية وأن تكون بموافقة كلا الطرفين المتعاقدين وتصبح التعديلات أو الإضافات نافذة المفعول في اليوم الثلاثين لتاريخ تبادل وثائق التصديق عليها من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين .

هذه من الأصل

(د) - كل خلاف يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية يتم تسويته وديا على مستوى اللجنة البحرية المشتركة وإن تعذر ذلك فمن خلال الطرق الدبلوماسية .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة الجزائر بتاريخ 13 محرم 1418هـ الموافق لـ 20 / 05 / 1997 م من نسختين أصليتين باللغة العربية ووقع عليها ممثلا حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

عن حكومة	عن حكومة
المملكة الأردنية	المملكة الأردنية
الهاشمية	الهاشمية

وزير النقل والبريد والاتصالات	وزير النقل
الدكتور بسام الساكت	السعيد بن داكير

تعليمات معدلة لتعليمات تجهيز المركبات صادرة بالاستناد لأحكام المادتين ١٩ و ٢٧ فقرة (هـ) من قانون السير رقم ١٤ - لسنة ١٩٨٤

اولا : تضاف البنود الثلاثة التالية الى تعليمات تجهيز المركبات الصادرة بالاستناد لأحكام المادتين ١٩ و ٢٧ فقرة هـ من قانون السير رقم ١٤ لسنة ١٩٨٤ .

١ - يجب ان تكون خزانات الوقود والانتابيب الموصلة بين اجهزة دورة الوقود سليمة لا تسمح بتسرب الوقود منها .

ب - ان تكون فتحة خزان الوقود بعيدة عن ماسورة العادم ومغطاه بغطاء محكم .

ج - يمنع تركيب اي خزانات اضافية أو استبدال الخزانات الاصلية باخرى لا تتطابق مواصفاتها مع مواصفات الشركة الصانعة .

ثانيا : تعتبر هذه التعليمات المعدلة سارية المعمول اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

نفيير وشييد
وزير الداخلية

تأسيس الاحزاب السياسية
اعلان صادر عن وزير الداخلية

● بالاستناد لأحكام المادة ١٠ - الفقرة ٦ - من قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ ، اعلن عن تأسيس حزب الحركة القومية الديمقراطية الشعبية ضمن احكام الدستور والميثاق الوطني ، وقانون الاحزاب المعمول به ، ووفق ما يتفق مع ذلك في نظامه الاساسي المتقدم لهذه الوزارة والبيانات والوثائق المرفقة به .

نفيير وشييد
وزير الداخلية

هكذا عند العمل

الدراسة	<p>شأن رقم (١) لسنة ١٩٩٧ تعليمات اجور العاملين في امتحان شهادات المراسلة الثانوية العامة مصادره بموجب المادة رقم (٧٩) من قانون التربية والتعليم رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٧</p>
الاولى	<p>تجيز هذه التعليمات لتعليمات اجور العاملين في امتحان شهادات المراسلة الثانوية العامة لسنة ١٩٩٧ ويجوز بها اعتباراً من بداية العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨ وبمقتضى هذا قرار من الوزارة رقم ١٩٩٧/١٩٩٨</p>
الثانية	<p>الرسمية يكون للتعليمات والمباريات التالية حركتها وردت في هذه التعليمات للمعاني المستعملة في الامتحان والمعدل التربوي على غير ذلك:- الوزارة : وزارة التربية والتعليم الوزير : وزير التربية والتعليم الامين العام : امين عام الوزارة المجلس : مجلس الامتحان العام اللجنة : لجنة الامتحانات العامة اللجنة المحلية : لجنة الامتحانات في المديرية لجنة الاشراف المحلية : لجنة الاشراف في المديرية العامة المديرية العامة : المديرية العامة للتربية والتعليم المديرية : مديرية التربية والتعليم في المحافظة / اللواء</p>
الثالثة	<p>١- تتألف لجنة الاشراف على الامتحان من المديرية العامة على النحو التالي: (١) المدير العام (رئيساً) (٢) مدير الشؤون التعليمية (عضواً) (٣) مدير الشؤون الادارية والمالية (عضواً) (٤) رئيس قسم التعليم ويكون اميناً لمر اللجنة ب- تكون لجنة الاشراف القيام بالامعمال التي تحددها لجنة الامتحانات العامة في الوزارة</p>

الدراسة	<p>١- تتألف لجنة الاشراف على الامتحان من المديرية العامة على النحو التالي: (١) المدير العام (رئيساً) (٢) مدير الشؤون التعليمية (عضواً) (٣) مدير الشؤون الادارية والمالية (عضواً) (٤) رئيس قسم التعليم ويكون اميناً لمر اللجنة ب- تكون لجنة الاشراف القيام بالامعمال التي تحددها لجنة الامتحانات العامة في الوزارة</p>
الرابعة	<p>١- تتألف لجنة الاشراف على الامتحان من المديرية العامة على النحو التالي: (١) المدير العام (رئيساً) (٢) مدير الشؤون التعليمية (عضواً) (٣) مدير الشؤون الادارية والمالية (عضواً) (٤) رئيس قسم التعليم ويكون اميناً لمر اللجنة ب- تكون لجنة الاشراف القيام بالامعمال التي تحددها لجنة الامتحانات العامة في الوزارة</p>
الخامسة	<p>تؤمن تنقلات رؤساء القاعات من مركز المديرية إلى قاعات الامتحان وبالعكس بوساطة السيارات الحكومية الخاصة بالمديرية وفي حال عدم كفايتها - بعد استئجار حمولتها قدر الامكان - يكلف عدد من رؤساء القاعات الذين يحقدهون مهارات خاصة (وسجلة باسمائهم) باستخدامها لنقل رؤساء القاعات القرابين منهم بما يكفل تخصيص سيارة واحدة للقاعات التي تقع مراكزها في مدرسة واحدة، والا يقل عدد مستخدمي السيارة الواحدة عن اثنين ما امكن ويدفع للمكلف عن كل يوم من ايام الامتحان بدل استخدام سيارته على النحو التالي :- أ- مبلغ دينارين إذا كان مركز عمله ومركز القاعة المكلف برئاستها يقعان ضمن حدود البلدية التي يقع فيها مركز المديرية . ب- مبلغ ثلاثة دنانير إذا كان مركز عمله ومركز القاعات المكلف برئاستها يقعان ضمن حدود امانة عمان الكبرى . ج- مبلغ أربعة دنانير إذا كان مركز عمله او مركز القاعة خارج حدود الامانة او البلدية التي يقع فيها مركز المديرية . د- يعتبر يوم اعداد قاعة الامتحان والاجتماع بالمرايين يوماً من ايام الامتحان لاغراض تطبيق هذه المادة يدفع لكل من السائق والموظف الذي يكلف بنقل طرود الاجابة من المديرية الى الوزارة عن كل يوم الاجور المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه التعليمات.</p>
السادسة	<p>يدفع لكل من السائق والموظف الذي يكلف بنقل طرود الاجابة من المديرية الى الوزارة عن كل يوم الاجور المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بهذه التعليمات.</p>

هكذا منه المصد

الجدول رقم (١)
أجور العاملين في الامتحانات العامة
أولاً / جهاز الوزارة

الترتيب	الوظيفة	الاسم	الجنس
١	مجلس الامتحان (عن كل جلسة)		
٢	رئيس واعضاء لجنة الامتحانات العامة (عن كل سنة دراسية)		
٣	مدير عام الامتحانات (عن كل سنة دراسية)		
٤	(يعا في ذلك عضوية في اللجنة)		
٥	مدير الامتحانات (عن كل سنة دراسية)		
٦	مدير الاختبارات		
٧	والنتائج المدرسية (عن كل سنة دراسية)		
٨	رئيس قسم الامتحانات العامة (عن كل سنة دراسية)		
٩	رئيس قسم تصديق الشهادات (عن كل سنة دراسية)		
١٠	رئيس ديوان المدير (عن كل سنة دراسية)		
١١	رئيس قسم الاختبارات والقياس (عن كل سنة دراسية)		
١٢	رئيس قسم النتائج المدرسية (عن كل سنة دراسية)		
١٣	لكل كاتب في قسم الامتحانات العامة (عن كل سنة دراسية)		
١٤	لكل كاتب في قسم تصديق الشهادات (عن كل سنة دراسية)		
١٥	لكل كاتب - طابع في ديوان الامتحانات (عن كل سنة دراسية)		
١٦	لكل موظف في قسم الاختبارات والقياس وقسم النتائج المدرسية (عن كل سنة دراسية)		
١٧	لكل محاسب في المديرية العامة للامتحانات (عن كل سنة دراسية)		
١٨	رئيسة قسم معادلة الشهادات (عن كل سنة دراسية)		
١٩	للمناقش المكلف بالعمل في المديرية العامة للامتحانات (عن كل سنة دراسية)		
٢٠	لكل اذن في المديرية العامة للامتحانات (عن كل سنة دراسية)		
٢١	مدير مركز الحاسب الالكتروني (عن كل سنة دراسية)		
٢٢	رئيس القسم في مركز الحاسب (عن كل سنة دراسية)		

١٥	مدير المدرسة الثانوية العامة الحكومية أو التابعة للقوات المسلحة (١٥٠) فلس عن كل مشترك في مدرسة على أن لا يقل استحقاقه عن ٣٠ ديناراً ولا يزيد على ٧٠ ديناراً في السنة
١٦	كاتب أو سكرتير المدرسة أو معالج المدرسة الثانوية العامة التابعة للوزارة أو القوات المسلحة (١٠٠) فلس على أن لا يقل استحقاقه عن ٢٠ ديناراً ولا يزيد على ٥٠ ديناراً في السنة
١٧	لكل سائق يكلله مدير التربية والتعليم عن كل يوم عمل مع الامتحانات أو أثناء التجهيز للامتحانات بعد الدوام الرسمي (ديناران)
المشتركون في أعداد الاسئلة	
الرقم	الوظيفة
١	كل مشترك في أعداد اسئلة امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة امتحان عن كل مشترك في المبحث
٢	طابع الاسئلة أو الناسخ عن كل ساعة عمل
٣	إذا زاد عدد أيام النسخ المتواصل للاسئلة عن يوم واحد عن كل يوم من الأيام الزائدة
٤	كل مشترك في أعداد اسئلة مباحث التدريب العملي لكل مبحث / أو لكل حرفة / أو لكل مهارة (١٥) ديناراً

رابعاً / المراقبون والمصححون			
الرقم	الوظيفة	فلس	دينار
١	رئيس لجنة الامتحان عن كل ساعة مراقبة
٢	المراقب (من كل ساعة مراقبة)
٣	رئيس لجنة التصحيح ٥٠ ديناراً + (١٠) فلسات عن كل دفتر اجابة على أن لا يقل استحقاقه عن (١٤٠) ديناراً
٤	مصحح أوراق مباحث امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة عن كل ساعة دفتر امتحان	٥٠٠	...
٥	المكلف بالمراقبة والتصحيح لأوراق الامتحان العلمي في الفروع المهنية/ لكل مبحث (دينار عن كل مشترك)
خامساً / مذكرات			
الرقم	الوظيفة	فلس	دينار
١	الكاتب الإضافي أو الموظف الذي يقوم بالأعداد للامتحان واستخراج النتائج عن كل ساعة عمل (٧٥٠) فلس على أن لا يزيد استحقاقه عن ٣٠٠ ديناراً في السنة	٧٥٠	...
٢	الموظف الذي يقوم بتدقيق الشهادات عن كل شهادة (٤٠) فلساً
٣	الأمين المكلف بإحدى مهام الامتحانات في مركز الوزارة أو مديرية التربية والتعليم أو مركز التصحيح عن كل يوم / ليلة

هكذا عند العمل

الرقم	المادة	الوصف
١	٠٠٠	السائق المناوب ليلا مع قسم الامتحانات العامة / الوزارة بتكليف رسمي من كل ليلة
٢	٠٠٠	اعطاء لجنة الاشراف على الامتحان خارج المملكة من اعضاء السفارة / لكل مطوع من كل سنة دراسية بحيث لا يزيد عددهم عن اثنين (١٠٠) دينارا في السنة
٣	٠٠٠	الاداء في قاعة الامتحان / عن كل يوم عمل (دينارين)

جدول رقم (٢)

جدول باجور السائق والمرطف الذي يحضر طرود الاجابة عن كل يوم من المديرية الى الوزارة

الرقم	المادة	الوصف
١	٠٠٠	مادبا - جرش - قصبة الزرقاء - البلقاء - الرميثة
٢	٠٠٠	اربداوا - اربد الثانية - عجلون - المفرق - ديرعلا - الشونة الجنوبية - الرما
٣	٠٠٠	المفرق الاولى - لواء البادية الشمالية
٤	٠٠٠	الكورة - بني كنانة - الاغوار الشمالية
٥	٠٠٠	الكركة - المزار - القصر
٦	٠٠٠	الطفيلة - معان
٧	٠٠٠	الغمر

تعليمات العملة الاجنبية الصادرة استنادا لاحكام
قانون مراقبة العملة الاجنبية رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦

الفصل الاول
ادخال واخراج وسائل الدفع الاردنية والاجنبية
والذهب

المادة ١ - يسمح بادخال واخراج اوراق النقد والمسكوكات ووسائل الدفع الاردنية والاجنبية والذهب من وإلى المملكة دون أي قيود .

المادة ٢ - تتم المدفوعات المنظورة وغير المنظورة والمدفوعات الرأسمالية دون أي قيود .

الفصل الثاني تعاميل البنوك المرخصة بالعملة الاجنبية

المادة ٣ - يجوز للبنك المرخص ان يحتفظ بعمليات اجنبية بما لا يزيد على ١٥٪ من مجموع التزاماته الخارجية مقابل عمليات الاستيراد إلى المملكة بالعملة الاجنبية او ما يعادل مليون دينار اردني ايها اكبر وعلى البنك المرخص بيع ما يزيد على هذه النسبة إلى البنوك المرخصة الاخرى في المملكة او إلى البنك المركزي خلال اسبوع واحد من تاريخ التجاوز .

المادة ٤ - يسمح للبنوك المرخصة بالقيام بحساب عملاتها بادارة المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك بالعملة الاجنبية والتعامل بالعملة الاجنبية على أساس الهامش ومقايضة الموجودات وأي أدوات أخرى وفق تعليمات ومذكرات البنك المركزي الصادرة بهذا الشأن .

المادة ٥ - ١ - للبنوك المرخصة شراء العملات الاجنبية من عملائها مقابل الدينار الاردني شراء اجلا وبدون أي سقف .

ب - للبنوك المرخصة بيع العملات الاجنبية لعملائها مقابل الدينار فيما اجلا لتغطية اثمان المستوردات إلى المملكة .

الفصل الثالث حسابات المقيمين وغير المقيمين

المادة ٦ - ١ - للبنوك المرخصة ان تفتح حسابات لغير المقيمين بالدينار الاردني و/او بالعملة الاجنبية على ان تعزل بما يثبت تمتع صاحب الحساب بصفة غير مقيم .

ب - اذا كان الحساب لشخص اردني اكتسب صفة غير المقيم فعليه ان يقدم ما يميز اقامته في الخارج كل ثلاث سنوات ويخالف ذلك يتم تحويل الحساب غير المقيم إلى حساب مقيم بالعملة الاجنبية .

ج - يجوز السحب والتحويل من حساب غير المقيم دون أي قيود .

المادة ٧ - ١ - يسمح لأي شخص ان يحتفظ لدى البنوك المرخصة بحسابات مقيمة بالعملة الاجنبية دون أي سقف .

ب - يجوز السحب والتحويل من حساب المقيم بالعملة الاجنبية دون أي قيود .

هذه هي الاصل

الفصل الرابع
البيانات والتقارير

المادة ٨ - تعد الإدارات الرئيسية للبنوك المرخصة التقارير والبيانات المتعلقة بحسابات التعامل بالعملة الأجنبية لجميع مروعها على النماذج التي يقررها البنك المركزي .

المادة ٩ - تزود البنوك المرخصة البنك المركزي بالكشوفات الشهرية التالية :-

- أ - إجمالي عمليات تصدير أوراق النقد والمكوكات الأردنية ووسائل الدفع الأجنبية .
- ب - مجموع القروض الممنوحة والاستثمارات في الخارج بالعملة الأجنبية .
- ج - مجموع المدفوعات المسددة من حسابات المقيمين بالعملة الأجنبية .
- د - إجمالي ائتمان البضائع المستوردة إلى المملكة والمسدة مقابل الدينار الأردني .
- هـ - إجمالي قيم الاعتمادات المفتوحة والمبالغ المحولة فعلياً لاستيراد بضائع إلى المناطق الحرة أو المارة بطريق الترانزيت .
- و - إجمالي التحويلات لتغطية المدفوعات غير المنظورة المسددة مقابل الدينار الأردني .
- ز - كشف بالصالحات التي يتم فتحها لدى مراسليها في الخارج .

الفصل الخامس
أحكام عامة

المادة ١٠ - للبنك المركزي أن ينشر أسعار شراء وبيع العملات الأجنبية .

المادة ١١ - تعتبر المناطق الحرة في المملكة كأي بلد أجنبي لأغراض هذه التعليمات .

المادة ١٢ - يستوفي البنك المركزي عمولة بواقع ٠.٠١ ر واحد بالآلاف على التحويلات بالعملة الأجنبية باستثناء تحويلات الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والهيئات الدبلوماسية والخيرية .

المادة ١٣ - يرجع إلى البنك المركزي في أي موضوع لم تعالجه هذه التعليمات بالعملة الأجنبية .

المادة ١٤ - تلغى جميع التعليمات والمذكرات السابقة الصادرة من البنك المركزي استناداً لأحكام قانون مراقبة العملة الأجنبية المؤقت رقم ٩٥ - لسنة ١٩٦٦ والتي تتعارض مع أحكام هذه التعليمات . ويعمل بها اعتباراً من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

مجلس إدارة البنك المركزي الأردني

هذه هي الأصل